المبحث الثالث
مضاعف الزكاة

إن دراسة أثر الإنفاق على مستوى النشاط الاقتصادي لا يتوقف عند الآثار الأولية لهذا الإنفاق، استهلاكيًا كان أو استثماريًا، وإنما يمتد ليشمل آثاره المضاعفة وتتيح لنا دراسة المضاعف، الوقوف على هذه الآثار النهائية.

سنعمل في هذا المبحث، بمشيئة الله، على دراسة مفهوم المضاعف وطريقة عمله، كما سنعمل على دراسة أثر الزكاة كمضاعف في مستوى نشاط الاقتصاد الإسلامي، وذلك من خلال مطلبين، هما على التالي:

- المطلب الأول: مفهوم المضاعف وعمله.
- المطلب الثاني: مضاعف الزكاة.

المطلب الأول
مفهوم المضاعف وعمله

يعرف المضاعف Multiplier بأنه نسبة التغير في الدخل القومي إلى التغير في الإنفاق الذي أحدثه[1]. ذلك أن التغير في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري، سواء بالزيادة أو النقصان، يؤدي إلى تغيرات مضاعفة في الدخل القومي، وهو ما يعرف بأثر المضاعف، ويكون أثر المضاعف في اتجاه التوسع، كما يعمل في اتجاه الانكماش[2]، ونظراً إلى أن دالة الاستهلاك عند كينز تتسم بالاستقرار، فإن التغيرات في مستوى الدخل ترجع، عنده، أساسًا، إلى تغيرات في الإنفاق الاستثماري، وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار الخاص أو الحكومي Private Investment Multiplier, Government Purchase Multiplier[3].

ذلك أن الإنفاق الأولي على الاستثمار يؤدي إلى توزيع دخول في صورة أجور وريع وفائدة وأرباح على العاملين في قطاع الاستثمار، يتم إنفاق جزء منها على

---

(1) Lipsey: Positive Economics; op. cit., p: 503.
(2) Keynes: General Theory; op. cit., pp: 133 - 131.
(٣) راجع: الكيلي: الاقتصاديات الكلية. مرجع سابق. المجلد. ص ٢٦٦

شراء السلع والخدمات الاستهلاكية[1]، وبذلك يؤدي «حقن» Injection الاقتصاد بإنفاق أولي في الاستثمارات الجديدة إلى رفع معدل إنتاج سلع الاستثمار لمقابلة الطلب الفعلي، إلا أن الزيادة في الدخل القومي لا تكون من خلال عمل المضاعف وحده، وإنما من خلال الاستثمار المستحث Induced Investment الناتج عن زيادة تصنيع السلع الاستهلاكية، والذي ينشأ عنه ارتفاع في الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لإنتاج هذه السلع[2].

على ذلك، فإن الارتفاع في مستوى النشاط الإنتاجي لا يتوقف على الزيادة في الاستهلاك وحده، وإنما كذلك في زيادة الاستثمار[3] فإذا ما توالت الزيادات في الطلب، فإن الاستثمارات التي تستحثها تضاف إلى بعضها البعض، ويترتب على هذه الزيادات التراكمية ارتفاع الاستثمار الصافي، وذلك في حالات الانتعاش، أما في حالات الانكماش، فإن الانخفاض الذي يتم في الاستثمارات Disinvestement يكون بسرعة أقل[4].

تتناسب النتيجة النهائية للإنفاق الأولى عكسيًا مع حجم التسربات Leakages من تدفقات الدخل الجاري، وقد افترضت الدراسات الاقتصادية أن الادخار، الاكتناز، هو المصدر الوحيد للتسرب، إلا أن التناول الواقعي يقتضي ملاحظة وجود صور أخرى من التسربات، أبرزها حصيلة الضرائب، والإنفاق على الواردات، ويعتبر الأخذ بمثل هذه التسربات أمرًا واقعيًا، إذ لا يتصور وجود مجتمع مغلق تمامًا[5].

إذا كان من الممكن تحديد قيمة المضاعف في مجتمع ما، فإنه من الصعوبة بمكان تحديد قيمة المعجل، للوصول إلى قيمة المضاعف المزدوج، ذلك أن المعجل يتوقف أساسًا على علاقات تكنولوجية وفنية تختلف من صناعة لأخرى[6]، نظرًا إلى أن زيادة الإنتاج تتطلب زيادة الأصول الإنتاجية، وعدم التمكن من توفير الإنتاج الإضافي إلا بعد إنتاج الوحدات الإنتاجية الإضافية المطلوب، غير أن النظرية

---

(١) قنديل وسليمان: الدخل القومي، مرجع سابق، ص ١٨٨.
(2) Hansen: Fiseal Policy & Business Cycles, op. cit., ch. XII.
(3) Hicks: A Contribition to the Theory of the Trade Cycle, op. cit., p: 38.
(4) Ibid. pp: 52 – 53.
(5) Hansen: op. cit., pp: 271 - 263/Keynes: General Theory, op. cit., pp: 119 120.
(6) Ackley: Macroeconomic Theory; op. cit., p: 492.

الواقعية تبين أن المعجل لا يعبر عن علاقات تكنولوجية بحتة، وإنما عن علاقة اقتصادية، فلو افترضنا أن كل الآلات تعمل بكامل طاقتها، فإن الزيادة في الطلب يمكن أن تقابل مؤقتًا بالسحب من المخزون، أو العمل لأوقات إضافية، أو زيادة نوبات العمل، أو بالضغط على الوحدات الإنتاجية الاحتياطية، فإذا ما استمرت الزيادة في الطلب فترة طويلة، ولم يتوقع أن تكون زيادة مؤقتة، فإن رجال الأعمال سيقومون بشراء وتركيب وحدات إنتاجية جديدة، وعلى ذلك، فإن طريقة التفكير الواقعية، تبين أنه ليس من الضروري أن تكون قيمة المعجل ثابتة خلال فترة الدورة الاقتصادية، وإنما يمكن لهذه القيمة أن تتأثر بتقديرات الربحية المتوقعة للوحدات الإنتاجية الجديدة، خلال فترة حياتها[1].

على ذلك، فإن النتيجة النهائية لعمل المضاعف المزدوج تتوقف على حجم التسربات، وعلى قدرة الصناعات الإنتاجية الاستجابة للارتفاع في الاستثمار المستحث[2]، حتى لا تنعكس هذه الزيادة في صورة ارتفاع في الأسعار أو زيادة في الواردات[3].

يرى الاقتصاديون أنه بالإمكان الإعتماد على المضاعف المزدوج في الارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك «بضخ» أو «حقن» كمية من الإنفاق العام في الاقتصاد، لمواجهة الدورات الاقتصادية الراجعة إلى تغيرات في الاستثمار الخاص[4].

المطلب الثاني
مضاعف الزكاة

لقد أصّل الإسلام مفهوم المضاعف منذ ألف وأربعمائة عام، في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاء وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[5]، هذه المضاعفة المترتبة على الإنفاق في سبيل الله، ليست قاصرة على ثواب الآخرة، وإنما تتحقق بصورة

---

(1) Ibid: pp: 492 & ff.
(2) Duesenberry: Business Cycles & Economic Growth: op. cit., pp: 38 - 44.
(3) Keynes: General Theory; op. cit., pp. 143 - 144.
(4) Hansen: Fiscal Policy & Business Cycles; op. cit., pp: 261 - 262.
(5) سورة البقرة الآية رقم ٢٦١.